

مع طول باعهم بالحجر عن تميزه من الحقيقة عن غيرها لتفسير تميزه الجبس
عن الرض العام وتفسير تميزه الخاصة عن الفصل اما اهل العرب واللسان
فالدليل عندهم في الانسان مثلا ما كان مثل الراس واليد والجوهر والخاص ما لم يكن
مثل ذلك وهم يبرأون عن التشبيه في مفهوم دليل الحقيقة وليس التشبيه عندهم
الا في المعاني الفاتحة بالطرفين وليس الجبس والمفوع عندهم الا الاخصى والامر
فالماضي نوع المتعلق عندهم والمترشح عنه فاما في هذا التقسيم من تفسيري
المسالك كذا في الاطول وكتب ايضا ما مضى فان قلت قد تقدم في وجه الشبهات
المتراد به المعنى الذي له زيادة لخصائصها وقصد بيان اشتراكها فيه حتى يدل
الشم فيما سبق ان الاشتراك في كثير من الذوات ليس من وجه الشبه في شيء
فهو ذلك يشكك على قوله هذا اما غير خارج عن حقيقتها قلت قال القزويني
فقد علم ان هذا اذا كان وجه الشبه اصلها رجا اما اذا كان دخلها او تمام
ماهية الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا المعنى زيادة الاخصيص اه وقد قدمنا
لك عن الاطول ان اهل اللسان لا يشبهون في المفهوم الاطروان التقسيم
المذكور من تفسيري المسالك وقيل معنى لخصوصية المسألة كونه في قصد
المشاكل ما ينبغي ان يشبه فيم لا فادته ولو باعتبار ما يوجب في الاستقبال
من نحو تعريف كما تقرر فلا تتلحق بين ماهية وما سبق اه بان يكون
تمام ماهيتها وهو المفوع او من مضمونها او فضلا عن تشبهه ثوب
بل قد في نوعها او جنسها او فصلها كما يقال لا يعلم منه انه ليس المراد بالشموع
والجس والفصل ما تقدمه المناطقة بكل منهما بل ما يقصد عرف او جنسها
او فصلها اي اولى الجس والفصل معافا وهذه ما نقتضيه في كونها كنانا
اي ثوب كنان ليكون من التشبه في الفوع وقوله او ثوبا تمثيل التشبه في الجس
وقوله او ثوب القطن تمثيل التشبه في الفصل الذي هو الكار والجرور ولا يتحقق
صحة لقبه الشم ثوب الكنان ثوبا والكامين من القطن فضلا وان كان اعتبار
ثوب القطن فيها والكامين من الكنان فضلا كجها ابعها كما هو شأن الامر التي
يكن عنها جعل الجاعل واعتبار المقترن اي معنى قائم بها قال في الاطول
اي كذا مع لا بد ان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك
غير صلح كونه وجه شبه اه اما حقيقة اي حقيقة في الموصوف

على

على وجهها بحيث انها موجودة فيها مستقلا لا يلا بالقياس الى غيره
ممكنة في الذات اي بحيث تستقل الذات في الاتصاف بها وقوله بتقررة
وهي تفسيرا لما قبله بتصديق الجواس اي الظاهر كالكيفيات
المتغيرة نسبة الى كيفية الماوية الى ما والكيفية التي لم وضعت لما يما به عن السؤال
ككيف وخصرا المتكلمون ببعض الاحوال وكيفية فكيف من مصنوعاتها
صرح به اهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فروعهم فلذا قال
الشم ورجل في قوله اريد بالكيفيات مطابقة الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات
الكيفية مثلا للصفة الحسية وقوله كما يدرك بيان لها واثارة اليه فيها لم
يرد في كذا في الاطول اي المختصة بالاجسام فيه تشبيهه على ان نسبتها الي
الشم بحسب سبب لخصائصها به وهو قوله موصية كذا في تعريف الكيفية
واما في اللغة فهي حاسة العين ونفسها كذا في الاطول وكتب ايضا قوله وهو قوله
مرتبة كونه نظر لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان يكون قد يكون
بتقاطع العينين الي العينين وقد يكون بدم تلاقهما فلا يصدق التبريد
على بصر من لم يتلاق عصباه ولا يخفى انه يدرك بالبصر غاية انه لا يدرك
مطابقا اذ لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق
على قوب تحرك مودعة فيهما كذا في الاطول وقوله لانه لا يصدق على بصر
بعض الحول بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوب تحرك
كذا كالمس وقد يدق الثالث بان هناك قبل حذف لظهوره اي قدرك بيان
المصبرات مرتبة اي مقرة مثبتة في العينين المحووسين في ذلك
انه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عضة موجهة كالقصة الفخيرة ومن
اليمين عضة كذلك قد هبت اليسارية الي اليمين واليمين الي اليسرى
اليسرى فتلاقت العصبان قبل الوصول الي العينين على التقاطع فتقامت
على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبين وهذا رأي القديم وقيل
البصر معنى قائم بالحركة يتلحقه بالالوان والآلات التي هي الحركة والمركبات
والاشياء والاشراف اه عرف وكتب ايضا قوله في العصبين ظاهر ان البصر
لا يتلحق بها انقل منها بالعينين ولا يحل انفسل بالدماغ ولا بوسطها بل هو
مستوثق في الجس وليس في ذلك قيام المعين بحملين لان ذلك محمول على راس بل